مجلس الأمن للأمم المتحدة يعتمد القرار رقم 2370 حول منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة

يوم 2 أغسطس 2017م، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة قراراً بالإجماع حول منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإذ يدين بشدة استمرار تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية وأنظمة الطائرات بدون طيار ومكوناتها، وعناصر الأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى وبين الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيمها، وتنظيم القاعدة، وفروعها والجماعات المرتبطة بها، والجماعات المسلحة غير المشروعة، والمجرمين، أكد المجلس على أن تراكم مزعزع للاستقرار وسوء استخدام هذه الأسلحة لا يزال يشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين ويسبب خسائر كبيرة في الأرواح.

وفي هذا القرار، شجع المجلس الدول الأعضاء، في جملة أمور، على: أ) منع وإخلال شبكات توريد الأسلحة والأنظمة والمكونات بين هذه الجماعات والكيانات وفيما بينها، ب) ضمان القدرة على اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد من يشاركون في تزويد الإرهابيين بالأسلحة عمداً وضمان الأمن المادي المناسب وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ج) تنفيذ إجراءات الوسم والتعقب للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتحسين إمكانية تتبع هذه الأسلحة التي يمكن توفيرها للإرهابيين عن طريق الاتجار غير المشروع، د) وتعزيز قدراتها القضائية وإنفاذ القانون ومراقبة الحدود، وتطوير قدراتها للتحقيق في شبكات منع الاتجار بالأسلحة من أجل معالجة العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، و هـ) للنظر في الانضمام إلى

الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، بغية المساعدة على وقف إمدادات الأسلحة إلى الإرهابيين والتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الصكوك التي هي طرف فيها.

ولذلك، يهدف القرار على وجه التحديد إلى زيادة تعزيز فعالية الصكوك المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تنفذ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لكبح التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعناصر المتفجرة لصنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي الإحاطة الإعلامية ناقش مجلس الأمن التهديدات والاتجاهات والتطورات الحالية الناشئة المتعلقة بهذا الموضوع وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لتحديد الثغرات المتواجدة في جهود الدول الأعضاء لتنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على توريد الأسلحة إلى الإرهابيين.

وكما قامت بعض الدول الأعضاء في منظمة آلكو بإلقاء كلمتها في اجتماع المجلس الـ8017 المعقود في 2 أغسطس 2017م والتي أيدت القرار رقم 2370 الذي اعتمدته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع. وشددت الدول الأعضاء في منظمة آلكو على أن تسليح الإرهابيين مسألة بالغة الخطورة، وأن هذه جريمة لا تقل فظاعةً عن جريمة الإرهاب نفسها. وكما قالت هناك ضرورة للحصول على نهجٍ شموليٍ وذلك لإغلاق الثغرات التي قد تجعل الأسلحة متاحةً للمنظمات الإرهابية، وعلى الدول الأعضاء أن تلعب دوراً رئيسياً في ضمان ذلك، وأن عليها أن تعزز قدراتها لمنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة ودعم هذه الجهود المبذولة في بلدان أخرى.